Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/9/2022); Vol. 18, No. 59, Part (2): 501-519
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.59.2.30

Tikrit Journal of Administrative And Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

Estimating and analyzing the impact of competitiveness on foreign direct investment in Arab countries for the period (2009-2018)

Researcher: Yaser Amer Hameed
College of Administration and Economics
University of Mosul
yaseraltaai85@gmail.com

Prof. Dr. Bashar A. AL-Iraqi
College of Administration and Economics
University of Mosul
bashar_a92@yahoo.com

Abstract

The aim of the research is to estimate and analyze the impact of competitiveness on foreign direct investment for Arab countries classified within the global competitiveness index (Algeria, Egypt, Jordan, Morocco, Kuwait, Saudi Arabia, Qatar, Bahrain, Oman, UAE), for the period (2009-2018). With the adoption of recent data provided by the World Economic Forum and the World Bank and based on standard models based on Balanced Panel Data, which included the Generalized Moments Methodology (GMM). The results confirmed the existence of a positive impact of competitiveness in the flow of foreign direct investment in the Arab countries, the study sample. Therefore, it is necessary to work to raise the levels of competitiveness in order to increase the flows of foreign direct investment.

Keywords: Competitiveness, Global Competitiveness Indicator, Foreign Direct Investment

تقدير وتحليل أثر القدرة التنافسية في الاستثمار الاجنبي المباشر للبلدان العربية للمدة (2009-2018)

الباحث: ياسر عامر حميد
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل

أ.د. بشار احمد العراقي
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل

المستخلص

هدف البحث الى تقدير وتحليل اثر القدرة التنافسية في الاستثمار الاجنبي المباشر للبلدان العربية المصنفة ضمن مؤشر التنافسية العالمية وهي (الجزائر، مصر، الأردن، المغرب، الكويت، السعودية، قطر، البحرين، عمان، الامارات)، للمدة (2009-2018)، باعتماد البيانات الحديثة التي يقدمها المنتدى الاقتصادي العالمي والبنك الدولي وبالاستناد الى النماذج القياسية المستندة الى البيانات المزدوجة المتوازنة (Balanced Panel Data) التي اشتملت على منهجية العزوم المعممة (GMM)، وقد اكدت النتائج الى وجود تأثيرا ايجابي للقدرة التنافسية في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان العربية عينة الدراسة، مما يتوجب العمل على رفع مستويات القدرة التنافسية بهدف زيادة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر.

الكلمات المفتاحية: القدرة التنافسية، مؤشر التنافسية العالمية، الاستثمار الاجنبي المباشر

المقدمة

شكلت القدرة التنافسية ومحاولة الانتقال بها الى مستويات المرتفعة ضمن مؤشراتها العالمية أحد المحاور الرئيسة والمحورية التي سعى صناع السياسات الاقتصادية ومتخذي القرار الاستثماري في معظم بلدان العالم المتقدمة منها والنامية للاهتمام بها واعطائها اولوية التحقيق خلال السنوات القليلة الماضية. ومع التحولات الاقتصادية الدولية الراهنة، وفي وقت اتسمت فيه الاقتصاديات المعاصرة بكثافة التمويل، وفي ظل تعاظم حركة رؤوس الأموال الدولية ورغبة الدول في جذب واستقطاب ما تحتاجه منها والذي يعد الاستثمارات الاجنبية المباشرة احد اهم قنواتها, اصبح للقدرة التنافسية وتوفير متطلباتها ورفع معدلات مكوناتها ضرورة ملحة من أجل دعم وتسريع عملية النمو الاقتصادي وتحقيق مستويات مرتفعة من الرفاهية الاقتصادية، لذلك جاء البحث لبيان اثر القدرة التنافسية في الاستثمار الاجنبي المباشر فقد تم تقسيم البحث الى اربعة مباحث تضمن الاول منهجية البحث فيما اختص المبحث الثاني بالأسس المفاهيمية لمؤشر التنافسية العالمية اما المبحث الثالث فاختص بالاطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر في حين تناول المبحث الثالث تقدير النموذج وتحليل النتائج.

المبحث الأول: منهجية البحث

مشكلة البحث: تمحورت مشكلة البحث في الإجابة على التساؤلات الآتية:

- ❖ هل تمارس مؤشرات التنافسية العالمية لدول العينة دوراً مؤثراً في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر؟
- ❖ وماهي قيمة واتجاه التأثير الذي يمكن تمارس مؤشرات التنافسية العالمية لدول العينة في الاستثمار الاجنبي المباشر؟

اهمية البحث: يعد مؤشر التنافسية العالمية احدى الادوات المهمة التي يسترشد بها صانعي القرارات الاستثمارية يمكن من خلالها عقد المقارنات مع الاقتصادات الإقليمية والعالمية عند رسم السياسات الاستثمارية في مختلف المجالات، ومن هنا تبرز أهمية البحث من خلال تأكيده على الدور الذي يمكن أن تمارسه مؤشرات التنافسية العالمية في التأثير على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، لكون هذه المؤشرات تعد أحد المسائل المهمة التي يستند اليها المستثمرين عند تحديد وجهت استثماراتهم المستقبلية.

هدف البحث:

- ❖ تقدير وتحليل أثر مؤشرات التنافسية العالمية في الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان عينة البحث.

فرضية البحث: ينطلق البحث وفي ظل ما طرح من أسئلة ضمن مشكلة البحث من الفرضية الاتية:

- ❖ تمارس مؤشرات التنافسية العالمية لعينة البحث تأثيراً ايجابياً في الاستثمار الاجنبي المباشر الوافد لدول عينة البحث.

منهج البحث: لتحقيق هدف البحث واختبار فرضيته تم اعتماد المنهجية المستندة على أساس الربط بين اتجاهين رئيسيين، اتجاه وصفي يستند إلى النظريات والدراسات الاقتصادية والمالية التي تناولت الموضوع بهدف تحديد مفهوم للقدرة التنافسية والاستثمار الاجنبي المباشر، واتجاه آخر تجريبي يستند إلى طرائق الاقتصاد القياسي وأساليبه الحديثة المتمثلة بنماذج (Panal Data) لبناء مقياس كمي للعلاقة بين القدرة التنافسية والاستثمار الاجنبي المباشر عبر النموذج الاتي:

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/9/2022); Vol. 18, No. 59, Part (2): 501-519
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.59.2.30

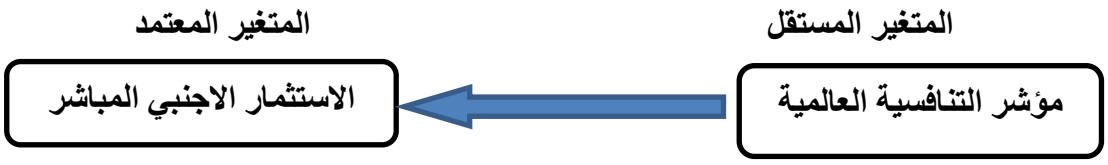

المخطط الافتراضي للبحث

حدود البحث

أ. **الحدود المكانية:** تناول البحث جميع البلدان العربية التي ادرجت ضمن مؤشر التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، وهي (الجزائر، مصر، الأردن، المغرب، الكويت، السعودية، قطر، البحرين، عمان، الامارات).

ب. **الحدود الزمانية**: اتخذ البحث من المدة (2009-2018) حدودا زمانية له، كونها المدة التي شهدت اصدارات مؤشرات التنافسية العالمية.

المبحث الثاني: الأسس المفاهيمية لمؤشر التنافسية العالمية

لم يعد مفهوم التنافسية محصوراً بالمستويات الجزئية التي تخص تنافس الافراد للحصول على فرص العمل المناسبة او المؤسسات والشركات لكي تحافظ على قدرتها على البقاء والتطور، انما تجاوزه إلى مستويات اكبر لتشمل القطاعات المختلفة ومن ثم الاقتصادات العالمية، كما لم تعد الجوانب الاقتصادية هي الاسس الوحيدة المكونة له انما تعدتها الى جوانب اخرى كالأطر المؤسساتية والتعليم والصحة والتكنلوجيا والاسواق والابتكارات وغيرها، ليظهر وخلال السنوات القليلة الماضية ما يعرف بمفهوم التنافسية العالمية، التي تسعى الدول جاهدة لاحتلال المراكز المتقدمة في مؤشراته، والتي يعد جزءا اساسيا ومهما من مؤشر اوسع يعرف بمؤشر المناخ الاستثماري (Nogueira & Madaleno, 2021: 790).

اولاً. تعريف القدرة التنافسية العالمية: تداخل مفهوم القدرة التنافسية وارتبط مع عدد من المفاهيم الاقتصادية القريبة في المفهوم المختلفة في المضمون كالتنافسية والميزة التنافسية والقدرة التنافسية، الامر الذي منعه من الوصول الى اجماع واسع ومطلق يمكن ان يعطى لمفهوم القدرة التنافسية شكلا محددا في معناه ومتضمناته وابعاده، لذا كان لزاما علميا توضيح تلك المفاهيم المتداخلة بغية التمييز بينها وبين المفهوم الاساس المتمثل بالقدرة التنافسية.

اثار عدم وضوح مفهوم التنافسية واستخدامه كمظلة لطيف من السياسات الصناعية والتجارية انعكس باتساع في المؤشرات المستخدمة التي تكاد تشمل كل نشاط الاقتصاد والمجتمع الكثير من وجهات النظر حول تعريفه وتوضيح متضمناته، فقد عرفت على انها القدرة على الثبات أمام المنافسين من اجل تحقيق الاهداف من ربحية ونمو واستقرار وابتكار وتجديد (الياس، 2021: 232)، اما السلمي (2001) فقد بين ان التنافسية هي الجهود والإجراءات والابتكارات والانشطة الإدارية والتسويقية والإنتاجية التي تمارسها المنظمات من أجل الحصول على شريحة أكبر ورقعة أكثر اتساعا في الأسواق التي تهتم بها(السلمي، 2001: 101).

في حين عبر مفهوم الميزة التنافسية، الذي جاء كتطور وانتقال لمفهوم الميزة النسبية التي تتمثل تقليدياً فيما تمتلكه الدولة من موارد كالمواد الاولية، انخفاض اجور العمالة، المناخ، والموقع الجغرافي التي كانت تسمح لها بإنتاج منتجات منخفضة التكلفة، على انها الابداع الذي تحدثه

المنظمة عبر امتلاكها طرق وادوات ذات فاعلية أكبر من تلك التي يستخدمها منافسيها في العمليات الإنتاجية (porter, 1993: 48).

اما القدرة التنافسية والذي يعد مفهوم واسع يشمل مجالات الاقتصاد الكلي والجزئي، وعلى الرغم من عدم وجود اتفاق تام على تعريف موحد لها الا انه يمكن الاشارة اليها، ضمن مفاهيم متنوعة ومتقاربة نوعا ما، وحسب ما عبر عنها عدد من الباحثين، بانها توظف المعرفة التقنية والتكنلوجية في إنتاج سلع وخدمات ذات قيمة مضافة أعلى، فعلى مستوى الاقتصاد الجزئي فان قدرة الشركة التنافسية يعبر عنها بقابليتها على انتاج سلع وخدمات ذات مواصفات عالية وبأسعار مناسبة وتلبيتها لمتطلبات الزبائن بكفاءة اعلى من منافسيها (Oughton, 1997: 107)، وعبر عنها Shah (2020) بحجم الحصة السوقية للشركة ودرجة تطور منتجاتها فضلاً عن قابليتها على الابتكار(Sachin, 2020: 120).

اما قدرة الدولة التنافسية والتي تبلور الجانب النظري حولها بمدرستين رئيسيتين:

مدرسة الاعمال التي تركز على التكلفة والإنتاجية مما يساعدها على التفوق في الأسواق العالمية لتصبح التنافسية بذلك سياسة وطنية تعمل على جذب رؤوس الأموال وترسيخ التقنية والمساهمة في الإنتاج الدولي، مما يستلزم تحسن السياسات داخل البلد وتحديث المؤسسات بهدف تحقيق انتاج متقدم يعد مفتاح التنافسية (Baibulekova, et al., 2018: 24).

مدرسة الاقتصاد التي تركز على الرفاه الاقتصادي داخل البلد وعلى جوانب التجارة الخارجية والدور التي تلعبه في النمو، فهي بذلك تربط رفاهية المجتمع بمعدلات النمو الاقتصادي المستدام ولأجل ذلك لابد من الإبداع والابتكار في الانتاج فضلاً عن رفع مستواه في مجالات الكثافة الرأسمالية ونقل عمليات الإنتاج ذات العمالة الكثيفة إلى الدول التي تتسم بالوفرة النسبية في العمالة وتكاليف الانتاج المنخفضة حتى يكون بمقدورها تصريف إنتاجها ورفع مستويات دخل مواطنيها، وبالتالي تحقيق الرفاهية الاجتماعية (Adamkiewicz, 2019: 100).

فقد قدم الفكر الاقتصادي والاداري عدة مفاهيم وتعريفات للقدرة التنافسية فعرفها Tyson (1992) على انها قدرة الدولة على انتاج سلع وخدمات تلبي معايير الجودة الدولية مع زيادة نمو الناتج المحلي الاجمالي (Triantafyllou, 2014: 2)، فيما عبر عنها المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum) (WEF) بقابلية الاقتصاد المحلي على تحقيق نسبة نمو مرتفعة ومستدامة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من خلال ارتفاع حجم صادراتها السلعية (Galgánková, 2020: 7).

ووفقاً لرأي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (Organization For Economic Co-Operation And Development) تتجه القدرة التنافسية العالمية للتعبير عن امكانيات الدولة لزيادة دخول مواطنيها في الاجل الطويل عن طريق انتاج سلع وخدمات ذات مقبولية عالمية في الاسواق الدولية (Jovan & Martinović, 2014: 761)، اما Leiqhtner(2010) فقد اشار الى أنها قدرة بلد ما على تحقيق أهداف سياسته الاقتصادية الرئيسة ولا سيما تلك المتعلقة بنمو الدخل والعمالة دون مواجهة مشاكل في ميزان المدفوعات (Kokaurov,2019:11)، فيما اعتبرها porter (2008) نصيب او حصة المنتجات المحلية لدولة ما في الأسواق العالمية (Siudek & Zawojska, 2014: 101) في حين عرفها المعهد الدولي للتنمية الإدارية (Development Institute For Management) (IMD) بإمكانية

الدولة على خلق بيئة اقتصادية تحقق قيمة أكبر للشركات ورخاء اعلى لمواطنيها عن طريق سياساتها الاقتصادية المستقرة (Kiselakova, et al., 2018: 591).

مما تقدم فانه يمكن تعريف القدرة التنافسية بانها قدرة الشركات أو القطاعات الإنتاجية أو الدولة على تسويق منتجاتها وزيادة مبيعاتها، في ظل المنافسة مع السلع الأجنبية في الأسواق الداخلية والخارجية (اقتحام الأسواق الدولية)، وقد ترجع هذه القدرة إلى الأسعار المنخفضة (التنافسية السعرية)، أو إلى عوامل أخرى كالجودة والابتكار والعلامة التجارية.

ثانياً. المؤشرات الدولية لقياس التنافسية رغم الاختلاف بين المدرستين في صياغة ووصف التنافسية، الا ان الاختلاف لم يصب ضرورة توفير مقاييس ومؤشرات لتحديد مستوياتها، قادرة على توضيح وإبراز مكامن قوتها ومواضع الضعف او الخلل فيها.

تنشر العديد من المنظمات والهيئات الدولية تقارير سنوية، تتضمن مؤشرات تهدف إلى تصنيف دول العالم بدلالة معيار قدرتها التنافسية، ومنها مؤشر (WCI) (World Competitiveness Index) الذي يعُده المعهد الدولي للتنمية الادارية (IMD) ويستند في حسابه على أربع متغيرات هي الاداء الاقتصادي، الكفاءة الحكومية، فاعلية قطاع الأعمال، جاهزية البنية التحتية، ولكل متغير منها متغيرات فرعية تابعة تحسب مجتمعة للوصول لدرجة المؤشر الخاصة بكل دولة (Huang, 2018: 183).

كما ويصدر صندوق النقد العربي مؤشراً خاصا بتنافسية الاقتصادات العربية يستعرض فيه واقع تنافسية الدول العربية باستخدام مؤشرين رئيسيين يتمثلان في مؤشر الاقتصاد الكلي ومؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار، يعكس مؤشر الاقتصاد الكلي مدى قدرة الحكومات على تحقيق أسس الاستقرار الاقتصادي الداعمة للإنتاجية والتنافسية بالاعتماد على (17) متغير، فيما يعكس مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار السياسات المختلفة التي يتم تبينها لتحسين مناخ الأعمال بهدف جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية بالاستناد على (13) متغير(صندوق النقد العربي، 2019: 3).

فيما يرى المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) أن قياس القدرة التنافسية عملية معقدة تستند إلى 12 عاملا مؤثرا تدخل كلها في بناء مؤشر المنتدى المركب (GCI) (Global Competitiveness Index) لتحديد القدرة التنافسية للبلد (Triantafyllou, 2014: 3).

وتصنف العوامل المؤثرة هذه إلى ثلاث مجموعات هي: (Bhand & Goel, 2017: 2167).

1. المتطلبات الأساسية: المؤسسات، البنية التحتية، الاستقرار الاقتصادي الكلي، الصحة والتعليم الابتدائي.
2. معززات الكفاءة: التعليم العالي والتدريب، كفاءة أسواق السلع، كفاءة سوق العمل، تطور السوق المالية، الجاهزية التكنولوجية، وحجم السوق المحلية.
3. عوامل التطور والابتكار: تطور بنية الأعمال والقدرة على الابتكار.

ويعتمد المنتدى على المعطيات المتوفرة بخصوص العوامل سالفة الذكر لقياس القدرة التنافسية لـ 141 دولة، يتم تصنيفها عبر مؤشر التنافسية العالمية الذي يصدره المنتدى سنويا

ويعتمد المؤشر في قياس وتحليل التنافسية العالمية على نوعين من البيانات وهي البيانات الكمية (Quantitative Data) التي تتعلق بالأداء الاقتصادي والقدرة التكنولوجية، والبيانات النوعية (Qualitative Data) التي يتم الحصول عليها من خلال المسح الميداني (Porter, et.al, 2008: 46).

ويتصّدر مؤشر التنافسية العالمية (GCI) مؤشرات قياس التنافسية على المستوى العالمي، وذلك لما يحتويه من ميزات وخصائص اهمها:

1. يمتاز مؤشر التنافسية العالمية بالشمولية فضلا عن تنوع متغيراته ومؤشراته الفرعية التي تعكس صورة البلد انطلاقا من واقعها المعقد والمتداخل عبر تضمينه الجوانب الاقتصادية، السياسية، التعليمية، والاجتماعية. فشمولية مؤشر (GCI) يعطي نوعا من المصداقية والشفافية في تحديد وترتيب البلدان وفقا لقدرتها التنافسية (Kiseľáková, et al., 2018: 590).
2. اتباع منهجية حسابية وقياسية توحد وتدمج بين وحدات القياس لغرض الحصول على مؤشر التنافسية العالمية (GCI) المركب، على الرغم من اختلاف المتغيرات والمؤشرات الفرعية (Sanli & Ates, 2018: 357).
3. يتيح مؤشر التنافسية العالمية (GCI) إجراء المقارنة والتحليل بين الدول والمفاضلة بينها بناءاً على البيانات التي يتضمنها (Johnson, 2015: 22)
4. يمتاز مؤشر التنافسية العالمية (GCI) بالتجدد عن طريق ادخال متغيرات ومؤشرات جديدة ضمن منهجيته وفقا لما تفرضه مستجدات الواقع الدولي (Dasdemir, 2021: 11)
5. يحتسب مؤشر التنافسية العالمية (GCI) وفقا للمتوسطات الحسابية للمؤشرات الفرعية الثلاث الرئيسة (المتطلبات الأساسية، محفزات الكفاءة، عوامل الابتكار والتطوير)، بعد اخذ المتوسط الحسابي للركائز الاثني عشر المكونة لها، والتي تحتسب عن طريق اخذ الوسط الحسابي للمتغيرات الفرعية لها والبالغة (114) متغير (Maloletko, et al., 2018: 560).

ويستمد مؤشر التنافسية العالمية (GCI) اهميته من كونه مقياس كمي للقدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، كما يعد اداة فعالة تمكن صانعي القرار الاستثماري من عقد المقارنات بين الاقتصادات الاقليمية والعالمية عند رسم خارطتهم الاستثمارية كونه يساعد على فهم الطبيعة المعقدة لاقتصادات البلدان (Çemberci, et al., 2015: 1530). كما يعد المؤشر معياراً لتقييم اداء الدولة الاقتصادي وبيان أثر الاصلاحات الاقتصادية عبر تحليل مؤشراته الفرعية وتحديد نقاط القوة والضعف وبالتالي فهو مؤشرا للإنتاجية الكلية للدولة (Khazaei, et al., 2021: 9).

وتنحصر قيمة مؤشر التنافسية العالمية بين (0-7) وكلما اقترب رصيد المؤشر للدولة من (7) تكون أكثر تنافسية من غيرها. كما تقسم تنافسية دول العالم إلى (5) مجاميع بحسب رصيدها من هذا المؤشر، ويوضح الجدول (1) آلية تقييم الدول بناءاً على درجات مؤشر التنافسية العالمية (GCI):

الجدول (1): تقييم الدول بناء على درجات مؤشر التنافسية العالمية (GCI)

ت	الدرجة	التقييم
1	7–5.51	تنافسية مرتفعة جداً
2	5.50-4.51	تنافسية مرتفعة
3	4.50-3.51	تنافسية معتدلة
4	3.50-3.10	تنافسية منخفضة
5	3.00-0.00	تنافسية منخفضة جداً

Source: World Economic forum, 2014, p.10.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/9/2022); Vol. 18, No. 59, Part (2): 501-519
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.59.2.30

ثالثاً. هيكل مؤشر التنافسية العالمية: من أجل بناء مؤشر التنافسية العالمية المركب (GCI) يقيس المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)، أداء البلدان من حيث (12) ركيزة للقدرة التنافسية يطلق عليها بأعمدة التنافسية العالمية، تتكون كل ركيزة من عدد من المتغيرات موزونة بأوزان مختلفة اعتماداً على مدى مساهمتها في تعزيز القدرة التنافسية للبلد. ووفقاً للتصنيف الذي يتبعه المنتدى الاقتصادي العالمي(WEF)، تتكون هذه الركائز الـ (12) من (114) متغير يشكلون القدرة التنافسية والإنتاجية للدولة، يتم تحديد قيمة (30) متغير من إجمالي الـ (114) متغيراً وفقاً لمعايير كمية، في حين أن قيمة المتغيرات المتبقية والبالغة (84) هي متغيرات نوعية تحدد وفق استطلاعات الرأي التي يجريها المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) سنوياً بمشاركة مديري الأعمال التنفيذيين من كل دولة، حيث يدعو الاستبيان المشاركين إلى تقييم بلدانهم عبر الاجابة على سلسلة من الأسئلة التي تشكل المؤشر الذي يراد تحديده كميا (Ekici, et al, 2019: 199)، يتم تجميع الاعمدة الاثني عشر المكونة لمؤشر التنافسية العالمية المركب (GCI) في ثلاثة مجموعات فرعية كما يبينها الشكل (1)، تتضمن المجموعة الاولى المتطلبات الأساسية اربع اعمدة، والمجموعة الثانية معززات الكفاءة ستة اعمدة اما المجموعة الثالثة عوامل الابتكار والتطور فتتكون من عامودين (Fatta, et al., 2018: 143).

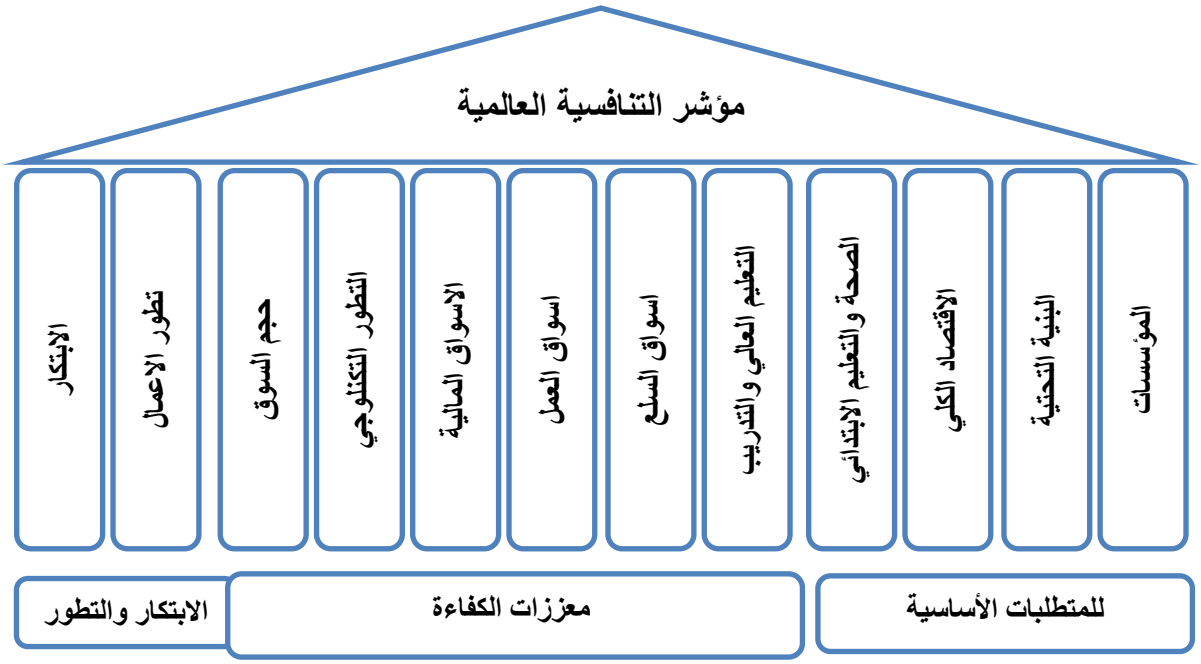

الشكل (1): هيكل مؤشر التنافسية العالمية

Source: World Economic Forum, 2017, P.12.

وفقاً للمنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)، وعلى الرغم من أنه تم الافصاح عن عوامل التنافسية بشكل منفصل، الا انها تعزز بعضها البعض، وضعف في أحدها غالباً ما يكون ذات تأثير سلبي على الاخر، فمن الصعب للغاية تحقيق قدرة ابتكارية قوية (العامود 12) بدون قوة عاملة صحية جيدة التعليم والتدريب (العامودين 4 و5) بارعة في استيعاب التقنيات الجديدة (العامود 9)، وبدون تمويل كاف (العامود 8) للبحث والتطوير أو سوق سلع فعال يجعل من الممكن طرح ابتكارات جديدة في السوق (العامود 6). وبالرغم من تجميع الاعمدة في مؤشر واحد، يتم

الإبلاغ عن مقاييس الاعمدة الاثني عشر بشكل منفصل لأن مثل هذه التفاصيل توفر إحساسا بالمجالات المحددة التي يحتاج بلد معين إلى التحسين فيها (Nogueira & Madaleno, 2021: 795).

المبحث الثالث: الإطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر

اولاً. مفهوم الاستثمار: يعرف الاستثمار بأنه تحويل رأس المال من شكله الاصلي النقدي الى الانتاجي او الخدمي، وعليه فإن مجالات الاستثمار تتسع لتشمل نواحي الحياة الاجتماعية جميعها وليس المجالات الاقتصادية المنتجة للسلع فقط، او هو التخلي عن الاستهلاك الحالي للأفراد بهدف الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض التضحية الحالية لأموال المستثمر، وتوفير عائد مقبول مقابل تحمل عنصر المخاطرة المتمثل في احتمال عدم تحقق هذا التدفق (حمزة، 2012: 25).

ثانياً. أهمية الاستثمار: يمارس الاستثمار دوراً مهماً في النمو، وهو يمثل نسبة ليست بالقليلة من الناتج المحلي الاجمالي لأي اقتصاد، إذ ان الاستثمار هو العامل الرئيسي الذي يتحكم في معدل النمو الاقتصادي وكذلك في كمية وكيفية هذا النمو، أي ان معدل النمو المطلوب يتوقف على القدرة على جذب التدفقات النقدية المطلوبة ومن ثم القدرة على توفير الحوافز والمزايا والتسهيلات التي يكون لها تأثيراً نسبياً لأصحاب رؤوس الاموال في اتخاذ قرارات الاستثمار فـــي أي بلـد (الوزني، 2003: 2).

لذلك تتلخص اهمية الاستثمار الاجنبي في النقاط الاتية: (سعدي، 2017: 16)

1. يسهم الاستثمار في زيادة الدخل القومي وزيادة الثروة الوطنية للبلد.
2. يسهم الاستثمار في احداث التطور التكنولوجي وذلك من خلال ادخال التكنولوجيا الحديثة والمطورة وتكييفها مع الظروف التي تحكم المجتمع.
3. يسهم الاستثمار في مكافحة البطالة عبر استخدام الايدي العاملة والتي تسهم بدورها في زيادة الطاقة الانتاجية.
4. يسهم الاستثمار في دعم الموارد المالية للدولة وذلك من خلال سداد ما يترتب على المشروع من ضرائب للحكومة.
5. يسهم الاستثمار الاجنبي في تحسين وضع ميزان المدفوعات ولاسيما إذا ما حصل تصدير لهذه السلع.

ثالثاً. انواع الاستثمار: توجد أنواع متعددة من الاستثمار طبقاً للهدف والفرص والوسائل والعائد والمخاطر، منها الاستثمار الوطني والأجنبي، المباشر وغير المباشر والاستثمار الخاص والعام، والاستثمار الطويل الأجل، وقصير الأجل، والاستثمار ذو العائد السريع او البطيء، التطويري والاستراتيجي، والمادي والاجتماعي، والاستثمار الإجمالي والاستثمار الصافي والاستثمار المحفز والعقيم (امين، 2019: 294).

رابعا. تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر: هو تلك العملية التي تقوم من خلالها منشات ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج موطنها الاصلي بقصد المشاركة الفعلية وممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات، او هو تكوين منشاة اعمال جديدة، او توسعة منشاة قائمة، وذلك عن طريق مقيمي دولة معينة ضمن حدود دولة أخرى (ابادي وعبود، 2018: 255).

خامساً. عوامل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر: هناك عدة عوامل تساعد على تشجيع وجذب الاستثمارات الاجنبية ويمكن ايجازها بما يلي:(عريقات، 2007: 18)

1. تمتع البلد المضيف بالاستقرار السياسي الداخلي والخارجي.
2. سهولة اجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار بعيداً عن البيروقراطية.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/9/2022); Vol. 18, No. 59, Part (2): 501-519
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.59.2.30

3. سهولة اجراءات تنفيذ الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية.
4. امكانية تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار.
5. المعرفة المسبقة بقوانين واوضاع الاستثمار في البلد.
6. أن يتمتع المستثمر من الاعفاءات والرسوم الجمركية.
7. توفر البنية التحتية وعناصر الانتاج.
8. توفر سوق منظمة لتداول الاوراق المالية.
9. وضوح القوانين المنظمة للاستثمار.
10. اتساع حجم السوق الداخلي في البلد.
11. المعرفة المسبقة بفرص الاستثمار المتاحة في البلد.
12. الاستقرار الاقتصادي وثبات سعر صرف العملة المحلية.

المبحث الرابع: تقدير النموذج وتحليل النتائج

لتأكيد فرضية البحث وتحقيق هدفه الاساسي، وبغية تصميم أنموذج كمي لقياس أثر مؤشر التنافسية العالمية في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية العشرة المدرجة في تصنيف مؤشر التنافسية العالمية، تم توظيف ما يعرف بأسلوب البيانات المزدوجة المتوازنة (Balanced Panel Data) وللفترة (2009-2018) ليصبح اجمالي عدد المشاهدات (100) مشاهدة، فقد اتُبعت الخطوات التالية:

اولاً. متغيرات الانموذج:

1. **المتغير التوضيحي (المستقل):** ازداد الاهتمام في السنوات الاخيرة بدراسة المؤشرات التجميعية كونها تعد اداة استرشاديه مفيدة في تقييم اداء مختلف الوحدات والقطاعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمؤسساتية، ومن ثم اتخاذ القرارات، فضلا عن الوقوف على اداء الدولة وتقييمها عبر الزمن، الامر الذي دفع بالعديد من المنظمات الدولية كمنظمة الامم المتحدة والبنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي الى اللجوء الى استخدام المؤشرات التجميعية كأدوات سهلة تسمح بديناميكية المقارنة بين المستويات المختلفة لأداء البلدان وفقاً لمعايير المؤشرات الجزئية التي يبنى عليها المؤشر والتي تعتمد بدورها على متغيرات فرعية، في ظل مقاربة احترازية كلية (Karanovic & Karanovic, 2015: 7) كونها تتمتع بخصائص منها انها تسهل على المحللين تفسير نتائجه بدلاً من اللجوء الى ايجاد اتجاه عام مشترك للعديد من المؤشرات المنفردة، وبذلك فهو يمثل اداة مهمة ومفيدة تمتلك القدرة على تحديد الاتجاهات والاولويات وهو ما يولد الاهتمام بتطوير اساليب بناءه بشكل يمكن من الاعتماد على نتائجه والوثوق بها (اللحيدان، 2017: 28).
ووفقاً لذلك فقد تم اعتماد المؤشر المركب للتنافسية العالمية (GCI) في النموذج كمتغير مستقل.
2. **المتغير المعتمد:** يمثل صافي تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر المتغير المعتمد (FDI) بناءً على ما تقدم يمكن صياغة أنموذج التقدير على شكل دالة رياضية يُستند اليها في بناء معادلة قياسية، حيث تعكس المعادلة (1) اثر المؤشر المركب للقدرة التنافسية في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI)، وكما يلي:

$$FDI = F\{GCI\} \quad (1)$$

$$FDI = \beta_0 + \beta_1 GCI + \varepsilon_i \quad (1.1)$$

ثانياً. منهجية تقدير الانموذج: بهدف الوصول إلى نتائج أكثر دقةً وواقعيةً، والحصول على تحليل سليم ومنطقي، لمؤشرات التنافسية العالمية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في دول العربية عينة البحث، يمكن استخدامها في اتخاذ القرارات الصائبة، فقد اعتمدت الدراسة الخطوات الآتية:

1. **اسلوب البيانات المزدوجة المتوازنة (Balanced Panel data):** يقصد بمصطلح البيانات المزدوجة (Panel Data)، بأنها توليفة من المشاهدات المتكررة عند مجموعة من المفردات (دول، شركات، اشخاص) في فترات زمنية متعددة، بحيث تدمج بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية في ذات الوقت، فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد من الوحدات المقطعية أو المفردات عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلسة الزمنية سلوك تلك المفردة او الوحدة خلال فترة زمنية معينة، وهنا تكمن أهمية البيانات المزدوجة كونها تتعامل مع ديناميكية الزمن ولمفردات متعددة، وهذا ما جعلها تكتسب اهتماماً بالغاً في الآونة الاخيرة وبشكل خاص في الدراسات الاقتصادية والمالية (الدباغ، 2020: 68)، كونها تنفرد بميزة رصد التغير في المقطع العرضي والسلسلة الزمنية في الوقت نفسه للظواهر التي لا يمكن مراقبتها او قياسها من خلال احدهما كالعوامل الثقافية او الاختلاف في الممارسات التجارية عبر الشركات او المتغيرات التي تتغير بمرور الوقت ولكن ليس عبر الكيانات (اي السياسات، اللوائح، الاتفاقيات) (Hsiao, 2003: 5)
2. **اختبار استقرارية البيانات المزدوجة:** تم اعتماد اختبار Im, Pesaran & Shin test (2003) (IPS) باعتباره اكثرها شيوعاً واستخداماً في الدراسات التجريبية الاقتصادية والمالية، حيث يقوم اختبار جذر الوحدة على قياس معامل الارتباط Pi بين القيم المتتالية لأي سلسلة زمنية فاذا كان هذا المعامل مساوياً للواحد فهذا يشير الى وجود جذر الوحدة التي لا يمكن معها الحصول على قيمة ثابتة للوسط الحسابي او الوسط الحسابي والتباين لقيم السلسة الزمنية، بسبب ارتباطهما بالفترة الزمنية الفاصلة بين قيم السلسة، عندئذ لا يصح اجراء الانحدار للسلاسل الزمنية طالما بعضها يعاني من مشكلة جذر الوحدة، الا بعد اخذ الفرق الاول او الثاني او ما بعدهما من الفروق لقيم السلسلة الزمنية التي تعاني من المشكلة الى ان يزول الارتباط الذاتي التام بينهما، الا ان اختبار (IPS) لا يشترط تجانس الوحدات المقطعية، كما لا يشترط خلو جميع الوحدات المقطعية من مشكلة جذر الوحدة، بل يمكن ان يكون هناك بعض الوحدات تعاني من مشكلة جذر الوحدة وبعضها لا يعاني من ذات المشكلة، لذا يقوم هذا الاختبار على حساب احصائية جذر الوحدة tpi لكل مقطع ومن ثم حساب معدل الاحصائيات tpis حيث ان الفرضيتان اللتان يقوم عليهما الاختبار هما: فرضية العدم وهي ان مشكلة جذر الوحدة موجودة في السلسلة الزمنية في جميع الوحدات المقطعية، والفرضية البديلة وهي ان مشكلة جذر الوحدة قد تكون موجودة في السلسلة الزمنية في بعض الوحدات المقطعية وليس جميعها (Baltagi, 2005: 242).
3. **النماذج الأساسية لتحليل البيانات المزدوجة:** أستخدم البحث طريقة نظام العزوم المعممة System Generalized Method of Moment (GMM) وهي طريقة شبه معلماتية لا تشترط توزيعا معينا لحد الخطأ بل تستخدم مع أي توزيع ممكن لحد الخطأ، ويمكن استخدامها سواء كانت العلاقة بين المتغيرات التفسيرية والمتغير المعتمد مشخصة بشكل تام أو فوق المشخصة، فليس بالضرورة أن تكون هناك قيمة وحيدة للمعممات المقدرة، إذ إن هذه الطريقة تستخدم للحصول على أفضل تقدير لهذه المعلمات، أو على الأقل الحصول على تقدير جيد لها، كما تستخدم مع

النماذج الحركية حيث يرتبط حد الخطأ ذاتيا، وأخيرا لا تشترط استقلالية حد الخطأ عن بقية المتغيرات التفسيرية (Green, 2012: 496).

وتعد طريقة العزوم المعممة Generalized Method of Moment GMM امتداد لطريقة العزوم .وهي كما يصفها Peter Hansen (1982) تقوم مقام معظم الطرق القياسية المستخدمة في تقدير معممات النماذج الإحصائية، من خلال تضمنها للشروط التي تقوم عليها تلك النماذج (Hansen, 1982: 1051)، وتتميز هذه الطريقة عن طريقة العزوم التقليدية بصلاحيتها لتقدير معلمات النماذج الإحصائية حتى إذا كان عدد العزوم يفوق عدد معلمات النماذج فوق المشخص (Over determined)، حيث يوجد أكثر من حل واحد للنموذج .ويتم ذلك عبر ايجاد معيار يمكن من خلاله اختيار أفضل تقدير للمعلمات من بين التقديرات الممكنة، أو اختيار تقدير جيد لهذه المعلمات من هذه المعايير على سبيل المثال معيار المربعات الصغرى الموزونة، حيث يتم اختيار التقديرات التي تحقق أدنى مجموع موزون لمربعات العزوم، كما في الصيغة الآتية:

$$q=m(\theta)w_n\, m(\theta)$$

إذ تمثل m مجموع متوسطات العزوم m في النموذج، وتمثل θ المعلمات المراد تقديرها، وتمثل w_n مصفوفة قطرية موجبة لا ترتبط بعلاقة دالية بالمعلمات المراد تقديرها، تعكس الأهمية النسبية لكل واحد من العزوم في النموذج، الغرض منها التوصل لتقديرات متسقة للمعلمات، حيث يمكن التعبير عن الأهمية النسبية للعزوم بمقلوب التباينات المقابلة لكل واحد منها (Green, 2012: 511).

4. خصائص ومميزات نموذج GMM: يختص نموذج (GMM) بمجموعة من الخصائص وهي (Green, 2012: 510-511):

أ. تم تصميمها للقيام بعملية التقدير عندما يكون هناك فترة زمنية قصيرة مقارنة مع عدد الدول المستخدمة.

ب.تستخدم في حالة وجود علاقة خطية بين المتغيرات.

ج.تستخدم في حالة وجود متغير تابع يتسم بالديناميكية ويعتمد على قيمته السابقة.

د. تستخدم في حالة وجود مشكلة تباين Hetro او ارتباط حد الخطأ serial auto correlation داخل الدولة وليس بين الدول.

ه. تستخدم في حالة وجود متغيرات مستقلة لا تعتبر خارجية وهو ما يعني ارتباطها بحد الخطأ.

5. النماذج الحركية للبيانات المزدوجة: يكون النموذج حركيا إذا كان المتغير المعتمد يتأثر بالقيم السابقة له كما في الصيغة الآتية:

$$y_{it}=X_{it}\beta+\delta y_{it-1}+c_i+\varepsilon_{it},\ i=1,2,3,\ldots..,n\ \ t=1,2,3,\ldots.T$$

حيث تمثل y_{it} المتغير المعتمد، وX_{it} متجه المتغيرات التفسيرية، وy_{it-1} القيمة المتخلفة للمتغير المعتمد، أما c_i فهي حد ثابت زمانيا متغير مقطعيا يعكس أثر تباين الوحدات المقطعية الداخلة في التحليل، وأخيرا تمثل ε_{it} متغيرا عشوائيا، وترمز i للمقاطع، بينما ترمز t للزمن. في هذا النمط من النماذج ينشأ ارتباط ما بين المتغير المتخلف زمنيا والحد العشوائي ε_{it}، ويزداد الأمر تعقيدا إذا كان أثر تباين الوحدات المقطعية عشوائيا، حيث يكون هذا الارتباط مع الحد العشوائي مركب. في مثل هذا النمط من النماذج يؤدي استخدام طرق التقدير التقليدية مثل طريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرات الوهمية Least Square Dummy Variable LSDV إلى تحيز القيم

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/9/2022); Vol. 18, No. 59, Part (2): 501-519
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.59.2.30

المقدرة للمعلمات وعدم اتساقها إذا كان عدد الفترات الزمنية T محدودا، كما أن التباين لا يقترب من الصفر كلما زاد عدد المقاطع (n) (الجومرد والجلبي، 2020: 379).

ثالثا. نتائج الاختبارات

1. **نتائج اختبار استقراريه متغيرات البحث:** للوصول الى نتائج وتقديرات لأثر مؤشرات التنافسية العالمية في صافي تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان العربية عينة البحث للفترة (2009-2018) تتمتع بخلوها من امكانية ان تكون بعض قيمها زائفة او مضللة عبر اختبار استقراريه البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة وبصيغتها الخطية، والتي وضحتها الرسوم البيانية في الشكل رقم (3)، وليس لديها جذر الوحدة، اعتمد اختبار لـ (IPS) الذي تم ادراج نتائجه في الجدول (2) عند مستوى معنوية 5%، والتي اثبتت أن القيم المحسوبة احصائياً للمتغير(الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI))، وحسب ما اوضحتها قيم Prob. التي لم تتجاوز قيمة الـ 0.05 معنويتها الاحصائية عند المستوى سواء كان بوجود حد ثابت او وجود حد ثابت واتجاه زمني. في حين لم يستطع المتغير التوضيحي (المؤشر المركب للقدرة التنافسية العالمية (GCI))، من تحقيق استقراريته واثبات معنويته الاحصائية عند المستوى حيث فشل اختبار Prob. في النزول عن حاجز الـ 0.05 بوجود حد ثابت واتجاه زمني، ولكنها استطاع تحقيق استقراريته واثبات معنويته الاحصائية من خلال عدم تجاوز Prob. قيمة الـ 0.05 عند وجود حد ثابت واتجاه زمني عند اعادة اختبار استقراريته عند الفرق الاول، حيث أظهرت نتائج الاختبار خلو جميع المتغيرات من مشكلة جذر الوحدة مما سمح بإجراء تحليل الانحدار من دون أية معالجة للمتغيرات المستخدمة.

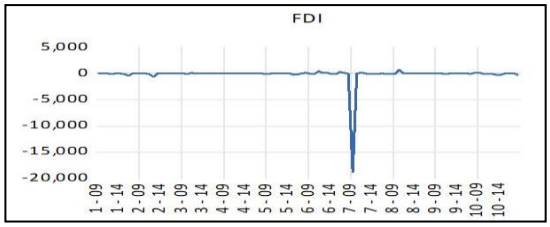

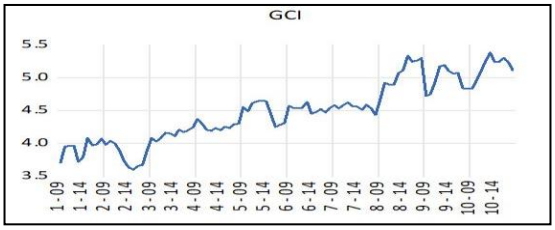

الشكل (3): الرسوم البيانية للبيانات المزدوجة لمتغيرات الدراسة وبصيغتها الخطية

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 12.

الجدول (2): نتائج اختبار (IPS) لاستقراريه متغيرات الدراسة بصيغتها الخطية

Variables	Level		First Difference	
	Intercept	Trend and Intercept	Intercept	Trend and Intercept
FDI	-10.4371	-3.00183		
Prob.	0.0000	0.0013		
GCI	-1.48998	-0.08469	-2.45188	-0.57069
Prob	0.0481	0.4663	0.0000	0.0000

❖ الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

❖ تم اعتماد فترة الابطاء بالاستناد الى Automatic selection of maximum lags ضمن برنامج Eviews 12

2. نتائج تقدير وتحليل أثر مؤشر التنافسية العالمية (GCI) في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر:

يعكس النموذج أثر مؤشر التنافسية العالمية المركب في صافي تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) والذي عرضت نتائجه في الجدول (3).

الجدول (3): نتائج تقدير أثر مؤشر التنافسية العالمية المركب في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) وفقا لنموذج العزوم المعممة (GMM)

Method: Panel Generalized Method of Moments
Sample(adjusted): 2011 2018
Periods included: 8
Cross-sections included:10
Total panel (balanced) observations: 80

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Y (-1)	-0.00216	1.19E-05	-182.4643	0.0000
GCI	19.98429	1.183925	16.87969	0.0000
Root MSE	184.0128	Mean dependent var		-8.674490
S.D. dependent var	184.8079	S.E. of regression		186.3570
Sum squared resid	2708857	J-statistic		6.739841
Instrument rank	10	Prob. (J-statistic)		0.564944

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

أظهرت نتائج التقدير معنوية تأثير مؤشر التنافسية التجميعي في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر، حيث لم تتجاوز قيمة Prob. حاجز الـ 0.05، وبذلك يعد مؤشر التنافسية العالمية المركب (GCI)، من العوامل المؤثرة في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر للدول العربية عينة البحث خلال فترة الدراسة 2009-2018.

يظهر الاثر الايجابي لمؤشر التنافسية العالمية المركب، في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر متوافقاً مع المنطق الاقتصادي، والذي يشير إلى أن زيادة تمتع البيئة الاقتصادية بمستويات عالية من القدرة التنافسية يعمل على رفع مستويات تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر بمعامل 19.984، ما يشير الى تغير تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر بواقع 19.984 وبصورة ايجابية مع تغير القدرة التنافسية بمقدار واحد صحيح.

3. نتائج الاختبارات التشخيصية بالاستعانة باختبار (Arellano & Bond) المدرجة نتائجه في الجدول (4)، للكشف عن اتساق القيم المقدرة لمعاملات انحدار نموذج GMM، عبر اختبار الفرضية التي تنص على أن حد الخطأ غير مرتبط تسلسلياً باستخدام اختبار الارتباط التسلسلي من الدرجة الثانية بين الأخطاء ذات الخطوة الاولى AR2، والذي تشير قيمة احصائيته ومن خلال تخطيها حاجز 0.05، الى قبول فرض العدم والذي يقضي بعدم وجود هذا الارتباط، مما يعني أن حد الخطأ الاصلي غير مرتبط تسلسلياً، وهو ما يستوفي شروط منهجية GMM.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/9/2022); Vol. 18, No. 59, Part (2): 501-519
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.59.2.30

الجدول (4): اختبار (Arellano-Bond)للنموذج

Arellano-Bond Serial Correlation Test Equation: Untitled				
Test order	**m-Statistic**	**Rho**	**SE(rho)**	**Prob.**
AR(1)	-1.932495	219944-	113813	0.0497
AR(2)	-1.682608	738740-	439045	0.0925

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

وللكشف عن معنوية النموذج المقدر، تم اعتماد اختبار (Wald-Test) الذي أدرجت نتائجه في الجدول (5)، والتي أكدت معنوية نموذج الانحدار، إذ لم تتخطى احتمالية F-Statistic حاجز الـ 0.05.

الجدول (5): اختبار (Wald-Test) للنموذج

Wald Test: Equation: Untitled			
Test Statistic	**Value**	**Df**	**Prob.**
F-statistic	284.9239	(1, 78)	0.0000
Chi-square	284.9239	1	0.0000

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

ولبيان حقيقة اتخاذ النموذج المقدر التوزيع الطبيعي من عدمه، تم اعتماد اختبار (Test Jarque-Bera) المعروض في الشكل (4)، والذي أكدت نتائجه على أن النموذج المقدر لم يتبع التوزيع الطبيعي، إذ لم تتجاوز القيمة الاحتمالية Jarque-Bera حاجز الـ 0.05، الامر الذي يدعم قبول الفرض البديل والذي ينص على أن البواقي تتوزع توزيعاً غير طبيعياً، وهو ما ينسجم ومتطلبات نماذج GMM.

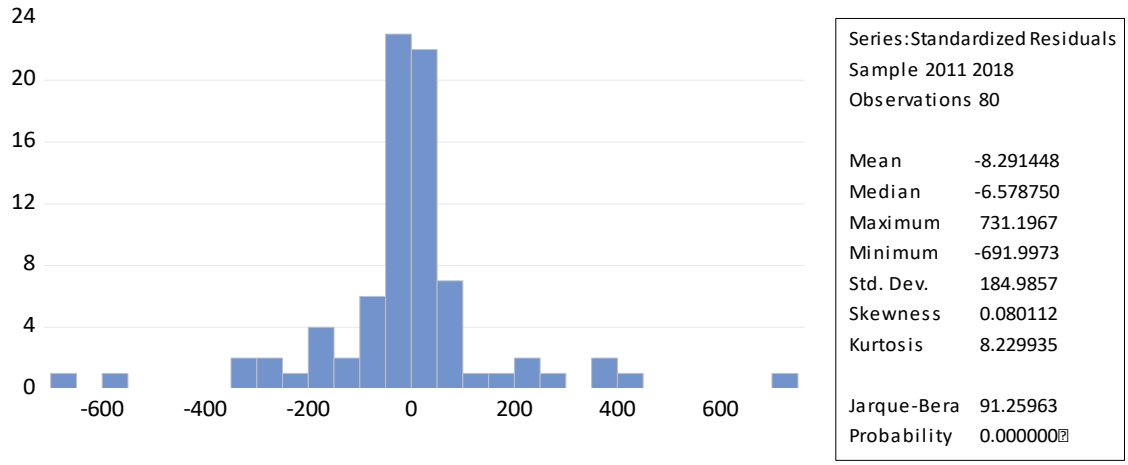

الشكل (4): اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera) للنموذج

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد الى نتائج برنامج (Eviews 12)

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات:

1. تتنوع العوامل الرئيسة المؤثرة في الاستثمار الاجنبي المباشر من حيث اشتمالها على المتغيرات السياسية فضلاً عن المتغيرات الاقتصادية في تحديد مستويات تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة في دول العينة خلال الفترة (2009-2018).
2. تعد القدرة التنافسية من العوامل الأكثر تأثيرا في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر خلال فترة الدراسة 2009-2018 في الدول العربية عينة البحث.

ثانيا. التوصيات:

1. بناءً فيما تقدم، يمكن القول بان نتائج الجانب التجريبي قد جاءت لتعكس تنوع العوامل في التأثير على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في بلدان العينة، مما ينبغي على السلطات القائمة في كل دولة من دول العينة قبل الشروع بأي خطة او برنامج لتعزيز حجم الاستثمارات، اجراء دراسة موسعة وشاملة للعوامل المؤثرة في جذبه وعلى وجه الخصوص العوامل الاقتصادية والسياسية والبنيوية، بهدف الإلمام بكافة الجوانب التي تتضمنها هذه العملية، علاوة على إجراء التحليلات الإحصائية اللازمة اعتمادا على البيانات التاريخية.
2. إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول العوامل الرئيسة المؤثرة في الاستثمار الاجنبي المباشر، سواء بصوره منفردة او مجموعية لتلك العوامل، من اجل تغطية عددٍ من الجوانب التي مازالت بحاجة لمزيد من الفحص والتدقيق.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. ابادي، مصطفى الكاظمي النجف وعبود محسن عبد الرضا، 2018، أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2014)، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية والعلوم الهندسية، مجلد 26، العدد 2.
2. امين، صلاح الدين احمد محمد، 2019، أثر المؤشرات الرئيسية لمناخ الاستثمار على تدفق رؤوس الاموال للنهوض بالاقتصاد العراقي، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد 15، العدد 48.
3. الجومرد، اثيل عبد الجبار والجلبي، ابراهيم اديب، 2020، رأس المال البشري والاستثمار الاجنبي المباشر قياس التأثير واتجاه السببية في نماذج ساكنة وحركية لبيانات جدولية، مجلة جامعة الانبار، العدد 28.
4. حمزة، حسن كريم، 2012، مناخ الاستثمار في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، السنة الثامنة، العدد 23.
5. الدباغ، نوار كنعان، 2020، قياس أثر بعض المتغيرات المالية والنوعية على القطاع المالي - دراسة تحليلية لبلدان مجلس التعاون الخليجي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والاقتصاد، جامعة الموصل.

6. سعدي، هدى، 2017، أثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية- دراسة قياسية اقتصادية للمدة 1980-2014، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، الجزائر.
7. السلمي، علي، 2001، إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية، دار غريب، القاهرة، مصر.
8. صندوق النقد العربي، 2019، تقرير تنافسية الاقتصادات العربية.
9. عريقات، حربي موسى محمد، 2007، مناخ الاستثمار في الوطن العربي، المؤتمر العلمي الخامس لكلية العلوم الادارية والمالية، الاردن.
10. اللحيدان، إبراهيم بن عبدالعزيز إبراهيم، 2017، دور المؤشرات الرئيسية في الإنذار المبكر للازمات، المجلة الدولية لأبحاث الازمات، العدد 43.
11. الوزني، خالد واصف، احمد الرفاعي، 2003، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة السادسة، دار وائل للنشر، عمان، الاردن.
12. الياس، سالم، 2021، التنافسية والميزة التنافسية في منظمات الاعمال، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد 1.

ثانياً المصادر الأجنبية:

1. Adamkiewicz, H. G., 2019, The dimensions of national competitiveness: The empirical analysis based on The World Economic Forum's data, Economics and Business Review, 5(3):92-117.
2. Baibulekova, L., Sauranbay, S., Kenzhebaeva, Z., Beimbetova, A., & Kenzhalina, Z., 2018, Modern Trends in The Formation of The International Competitiveness of The National Economy, Revista Espacios, 39(14): 26.
3. Baltagi, Badi H., 2005, Econometric Analysis of Panel Data, 3rd ed, John Wiley & Sons, Lt.
4. Bhand, U., & Goel, M., 2017, Understanding Innovation by Analyzing the Pillars of the Global Competitiveness Index, International Journal of Law and Political Sciences, 11(8), 2165-2173.
5. Çemberci, M., Civelek, M. E., & Canbolat, N., 2015, The moderator effect of global competitiveness index on dimensions of logistics performance index, Procedia-social and behavioral sciences, 195, 1514-1524.
6. Daşdemir, E., 2021, Relationship Between Income Distribution And Global Competitiveness Index, Bilge Uluslararası Sosyal Araştırmalar Dergisi, 5(1), 10-13.
7. Ekici, Ş. Ö., Kabak, Ö., & Ülengin, F., 2019, Improving logistics performance by reforming the pillars of Global Competitiveness Index, Transport Policy, 81, 197-207.
8. Fatta, D., Musotto, R., & Vesperi, W., 2018, Government performance, ethics and corruption in the Global Competitiveness Index, In Governing Business Systems, 141-151.
9. Galgánková, V., 2020, Competitiveness of V4 Countries Using the Global Competitiveness Index, In SHS Web of Conferences (Vol. 74, p. 06007), EDP Sciences.

10. Greene, William H. 2012, Econometric Analysis, 7th edition, Pearson Education Limited, England.
11. Hansen, Lars Peter (1982), Large Sample Properties of Generalized Method of Moments Estimators, Econometrica, Vol. 50, No. 4 (Jul., 1982): 1029-1054.
12. Hsiao, Cheng, 2003, Analysis of Panel Data, Cambridge University press, Cambridge.
13. Huang, Y., & Huang, J., 2018, Competitiveness as a broad concept: definitions and methodologies in three industry contexts, International Journal of Management Concepts and Philosophy, 11(2), 172-189.
14. Johnson, S., 2015, Education and international competitiveness, 22-24.
15. Jovan, Z., & Bradić-Martinović, A., 2014, Competitiveness of Nations in selected SEE Countries, Procedia Economics and Finance, 8, 755-762.
16. Karanovic, Goran& Karanovic, Bisera, 2015, Developing an Agrgregate Index for Measuring Financial Stability in The Balkan, Procedia Economics & Finance, (33)3, 3-17.
17. Khazaei, M., Azizi, M., & Zali, M., 2021, How performance of top companies is related on Global Competitiveness Index? Journal of Global Entrepreneurship Research, 1-11.
18. Kiseľáková, D., Šofranková, B., Čabinová, V., & Onuferová, E. 2018, Competitiveness and sustainable growth analysis of the EU countries with the use of Global Indexes' methodology, Entrepreneurship and Sustainability Issues, 5(3), 581-599.
19. Kokaurov, N., 2019, Comparative Study on Competitiveness between Norway and Russia.
20. Maloletko, A., Rupcic, N., & Baracskai, Z., 2018, Economic and Social Development (Book of Proceedings), 34th International Scientific Conference on Economic and Social, indicators, 14(5), 553-574.
21. Nogueira, M., & Madaleno, M., 2021, New evidence of Competitiveness based on the global competitiveness index, Econ. Bull, 41, 788-797.
22. Oughton, C., 1997, Competitiveness Policy in the 90s, The Economic Journal, Vol., 107, No.,444.
23. Porter Michael, L'avantage Concurrentiel Des Nation, Traduire: Par Mirailles Et Autres, Inter Edition, Paris, 1993, P48
24. Porter, M. E., Delgado, M., Ketels, C., & Stern, S., 2008, Moving to a new global competitiveness index, The global competitiveness report, 2009, 43-63.
25. Sachin D Shah,2020, Global competitiveness index: Evaluation of the performance of Indian economy, International Journal of Humanities and Social ScienceResearch,119-122.
26. Şanli, O., & Ateş, I., 2018, Global Competition Index and Turkey; A Comparison with The Most Competitive Countries, Annals of The University of Oradea, Economic Science Series, 27(1).
27. Siudek, T., & Zawojska, A., 2014, Competitiveness in the economic concepts, theories and empirical research, Acta Scientiarum Polonorum. Oeconomia, 13(1),91-108.

28. Triantafyllou, S., 2014, Evaluation of the competitiveness and the business environment of Russian Federation: challenges and perspectives,1-54.
29. World bank, Data base, https://data.albankaldawli.org
30. World Economic forum, 2009, Global Competitiveness Report
31. World Economic forum, 2010, Global Competitiveness Report
32. World Economic forum, 2011, Global Competitiveness Report
33. World Economic forum, 2012, Global Competitiveness Report
34. World Economic forum, 2013, Global Competitiveness Report
35. World Economic forum, 2014, Global Competitiveness Report
36. World Economic forum, 2015, Global Competitiveness Report
37. World Economic forum, 2016, Global Competitiveness Report
38. World Economic forum, 2017, Global Competitiveness Report
39. World Economic forum, 2018, Global Competitiveness Report

الملاحق

الملحق (1): البيانات الخاصة بالمتغير المعتمد (مؤشر التنافسية العالمية المركب) لعينة ومدة البحث

السنة	قطر	السعودية	الامارات	الكويت	البحرين	عمان	الاردن	المغرب	مصر	الجزائر
2009	4.83	4.72	4.68	4.58	4.57	4.55	4.37	4.08	3.98	3.71
2010	4.95	4.75	4.92	4.53	4.54	4.49	4.3	4.03	4.04	3.95
2011	5.1	4.95	4.89	4.59	4.54	4.61	4.21	4.08	4	3.96
2012	5.24	5.17	4.89	4.62	4.54	4.64	4.19	4.16	3.88	3.96
2013	5.38	5.19	5.07	4.56	4.63	4.65	4.23	4.15	3.73	3.72
2014	5.24	5.1	5.11	4.56	4.45	4.64	4.2	4.11	3.63	3.79
2015	5.24	5.06	5.33	4.51	4.48	4.46	4.25	4.21	3.6	4.08
2016	5.3	5.07	5.24	4.59	4.52	4.25	4.23	4.17	3.66	3.97
2017	5.23	4.84	5.26	4.53	4.47	4.28	4.29	4.2	3.67	3.98
2018	5.11	4.83	5.3	4.43	4.54	4.31	4.3	4.24	3.9	4.07
Average	5.162	4.968	5.069	4.55	4.528	4.488	4.257	4.143	3.809	3.919
Max	5.38	5.19	5.33	4.62	4.63	4.65	4.37	4.24	4.04	4.08
Min	4.83	4.72	4.68	4.43	4.45	4.25	4.19	4.03	3.6	3.71

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مؤشر التنافسية العالمية للسنوات (2009-2018).
https://www.weforum.org

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/9/2022); Vol. 18, No. 59, Part (2): 501-519
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.59.2.30

الملحق (2): البيانات الخاصة بالمتغير التابع (صافي تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر) لعينة ومدة البحث

السنوات	الجزائر	مصر	المغرب	الاردن	عُمان	البحرين	الكويت	الامارات	السعودية	قطر
2009	2746930734	6711600000	1970323920	2413098592	1485825748	257149561.4	1113588047	1134288135	36457666667	8124736264
2010	2300369124	6385600000	1240625859	1688394366	1242652796	155771009.2	1304627500	8796769641	29232706667	4670329670
2011	2571237025	-482700000	2521362081	1486056338	1629144343	780851063.8	3259067552	71520958 26	16308280000	938516483.5
2012	1500402453	2797700000	2841954371	1548450704	1364629389	1544680851	2872588962	9566651351	12182373333	3958791 20.9
2013	1691886708	4192200000	3360909924	1946597204	1612430962	3727712766	1433630444	9764914527	8864693333	-840384615.4
2014	1502206171	4612200000	3525384612	2178450704	1286345904	1518617021	485806657.8	110715370 20	8011786667	1040384615
2015	-537792920.9	6925200000	3252913902	1600281690	-2172431730	64893617.02	284647623.8	8550901847	8141026667	1070879121
2016	1638263954	8106800000	2153363905	1552957746	2265279584	243351063.8	292026510.2	9604773000	7452533333	773901098.9
2017	1230243451	7408700000	2680109856	2029718310	2917295189	518882978.7	113012065	10354223000	1418843614	985989011
2018	1466116068	8141300000	3544387229	954929577	5941222367	111170212.8	-21377568.82	10385286000	4247107441	-2186263736

المصدر: البنك الدولي، قاعدة البيانات، الولايات المتحدة الامريكية.

https://data.albankaldawli.org